

## نمو أعمال مصارف عُمان يظهر قدرتها على امتصاص الصدمات

الحكومة تراهن على القطاع المصرفي لحماية مشاريع التنمية المستدامة



### ثبات النشاط مدروس بعناية

التقليدية في الأوراق المالية بواقع 40.6 في المئة لتصل إلى حوالي 12.5 مليار دولار.

وضمن هذا البند، سجل الاستثمار في الصكوك وسندات التنمية الحكومية زيادة بنسبة 27.3 في المئة خلال تلك الفترة ليبلغ 5.7 مليار دولار، في حين سجلت استثمارات البنوك التجارية التقليدية في الأوراق المالية الأجنبية انخفاضاً بمعدل 9.9 في المئة أي ما يقارب 2.3 مليار دولار.

وعُمان منتج صغير للنظ بمستويات لا تتجاوز 952 ألف برميل يومياً، بسبب الالتزام باتفاق أوبك، مما أثر بشدة على الميزانية ودفع إلى إقرار خطة إصلاح اقتصادي شاملة، فيما تظهر أرقام المركز الوطني للإحصاء والمعلومات للحسابات القومية والسلطة أن الناتج المحلي الإجمالي انكمش بنسبة 15.3 في المئة خلال 2020.

وبالنظر إلى حجم النمو والتعاملات المالية تعد سلطنة عُمان المصنفة ديوناً عالية المخاطر من وكالات التصنيف الائتماني الرئيسية الثلاث، من أضعف اقتصادات منطقة الخليج الغنية بالنفط، وقد راكمت ديوناً في السنوات الأخيرة لتعويض الهبوط في إيرادات النفط.

وتشير التقديرات الرسمية إلى أن إجمالي أصول البنوك التقليدية والإسلامية يبلغ حوالي 14.3 مليار دولار، أي ما نسبته 14.6 في المئة من إجمالي أصول القطاع المصرفي، الذي يضم 19 مؤسسة مالية.

وقف مستوى القروض التي منحتها البنوك الخاصة في الأشهر الأربعة الأولى من العام الجاري بنحو 1.2 في المئة ليبلغ 60.6 مليار دولار، توزعت على مختلف القطاعات.

واستحوذ قطاع الشركات غير المالية على ما نسبته 46.7 في المئة، يليه قطاع الأفراد ومعلمته تحت بند القروض الشخصية بنسبة 45.1 في المئة، أما النسبة المتبقية فقد توزعت على قطاع الشركات المالية 4.8 في المئة وقطاعات أخرى بنسبة 3.4 في المئة.

وسجل إجمالي رصيد الائتمان الممنوح من قبل البنوك التجارية التقليدية زيادة بنسبة 1.5 في المئة، أما بالنسبة إلى الائتمان الممنوح للمشروعات الخاصة فقد انخفض بمقدار 49.7 مليار دولار بنهاية أبريل 2021 بسبب الظروف المتعلقة بالجائحة.

ويعتبر شريكا أساسيا وموثوقا وخاصة المؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في مجال تقديم التمويل والاستشارات المالية حتى في وقت الأزمات، لذلك تراهن عليه كثيرا في المساعدة على دفع النمو قداما نحو مستوى أفضل.

وتظهر البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني الإثنين، والتي نشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي سجل بنهاية أبريل الماضي نمواً بواقع 4.1 في المئة من إجمالي القروض الممنوحة، حيث استتدات البنوك من المخصصات التي بحوزتها والدعم الذي قدمته الحكومة.

واعتبر محللون أن نمو أعمال مصارف سلطنة عُمان منذ بداية 2021 رغم الإجراءات المنجزة عن الأزمة الصحية يعطي لمحة عن استقرار ومثانة القطاع المصرفي الذي تعول عليه الحكومة كثيراً كونه أحد صمامات الأمان لنمو الاقتصاد، لأنه يتبع سياسات مالية متوازنة ولديه السيولة الكافية لتمويل المشروعات وضمن استدامتها.

مسقط - أثبتت نتائج أعمال القطاع المصرفي العماني في الثلث الأول من هذا العام أن بمقدور البنوك امتصاص الصدمات وحماية اقتصاد البلد الخليجي في ظل ما يتمتع به من قوة مالية وسيولة يستطيع من خلالها مواصلة دعم وتمويل كافة المشروعات التنموية وتقديم مختلف التسهيلات الائتمانية خلال الأزمات المقبلة.

وتقول الحكومة إن القطاع المصرفي يعتبر شريكا أساسيا وموثوقا وخاصة المؤسسات القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب في مجال تقديم التمويل والاستشارات المالية حتى في وقت الأزمات، لذلك تراهن عليه كثيرا في المساعدة على دفع النمو قداما نحو مستوى أفضل.

وتظهر البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني الإثنين، والتي نشرتها وكالة الأنباء العمانية الرسمية أن إجمالي الودائع لدى القطاع المصرفي سجل بنهاية أبريل الماضي نمواً بواقع 4.1 في المئة مقارنة سنوية ليبلغ 24.9 مليار ريال (64.7 مليار دولار). وضمن هذا الإجمالي، شهدت ودائع القطاع الخاص لدى القطاع المصرفي زيادة تقدر بنحو 6.8 في المئة لتصل إلى قرابة 17.3 مليار ريال (نحو 45 مليار دولار).

وبيّنت الأرقام أن حصة قطاع الأفراد في توزيع إجمالي قاعدة الودائع للقطاع الخاص، بلغت حوالي 50.9 في المئة، ثم كل من قطاعي الشركات غير المالية والشركات المالية بحصة قاربت من 32.4 في المئة و14.2 في المئة على التوالي، أما النسبة المتبقية 2.5 في المئة فتوزعت على قطاعات أخرى.

واللائق أن رصيد الائتمان الممنوح (القروض) من قبل البنوك التقليدية والإسلامية أو ما يُعرف بشركات الإيداع الأخرى ارتفع بواقع 3 في المئة ليصل إلى 27.2 مليار ريال (70.7 مليار دولار) بنهاية أبريل الماضي. وتتسق هذه النتائج مع توقعات الخبراء في وكالة فيتش للتصنيفات

الرياض - أعطت السعودية لمحة أولية بشأن طموحاتها من وراء دمج مؤسستي التقاعد والتأمين الحكوميتين مؤخرا، وهو إدخال الصندوق الجديد الخاص بالمعاشات ضمن أفضل 10 كيانات عالمية تعمل في هذا المضمار عبر اعتماد استراتيجية بعيدة المدى لمنافسة أكبر المستثمرين في العالم.

وتكثف سعد الفضلي الرئيس التنفيذي لشركة حصانة، ذراع إدارة الاستثمار للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية المملوكة للدولة خلال مقابلة مع وكالة بلومبرغ أن الكيان الجديد سيجمّع أصولاً تزيد عن 250 مليار دولار. وبحسب مزوّد البيانات غلوبال أس.دبليو.آف، يعتبر صندوق استثمار معاشات التقاعد الحكومي الياباني، بأصول تبلغ 1.7 تريليون دولار، أكبر صندوق معاشات تقاعد عام في العالم، أما عاشر كيان في هذا التصنيف فهو صندوق التقاعد المشترك لولاية نيويورك ولديه أصول بقيمة 255 مليار دولار. وأوضح الفضلي أن مؤسسة التأمينات الحكومية ستندمج مع المؤسسة العامة للتقاعد لتكونا

## دول الخليج تواجه صعوبات لإنهاء الإدمان على النفط

لندن - تؤكد أحدث تقييمات المحللين أن دول الخليج العربي الست تواجه صعوبات في التخلص من إدمان النفط باعتباره أحد أهم الضمانات لتوفير المزيد من السيولة النقدية من كل قطرة خام تنتجها هذه الدول، رغم أن أغلبها مثل السعودية والبحرين وسلطنة عمان تقوم بإصلاحات اقتصادية لتنويع اقتصاداتها.

وأشارت الوكالة إلى أن الاعتماد على إنتاج الخام والغاز، على مدى السنوات العشر المقبلة على الأقل، لتحقيق الإيرادات قبل أن تشترع في الابتعاد تدريجياً عن هذا المجال.

وتشير التقديرات الرسمية الصادرة عن المؤسسات المالية الدولية إلى أن النفط والغاز يساهمان بأكثر من 20 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي وبما لا يقل عن 50 في المئة من الإيرادات الحكومية لمعظم دول الخليج العربي.

ولكن كثيراً ما تتداخل خطط تدشين قطاعات اقتصادية جديدة، مما يوجد منافسة بين دول مجلس التعاون ويحد من هامش النمو. وقالت موديز "في حين أننا نتوقع أن يزداد زخم تنويع الموارد، فإنه سيستأثر سلباً بانحسار الموارد المتوافرة لتمويل مشروعات التنويع في ظل انخفاض أسعار النفط والمنافسة بين دول الخليج".

وترجع المشكلة في جانب منها إلى أن العقد الاجتماعي بين دول مجلس التعاون ومواطنيها - المتمثل في التوظيف والتعليم المجاني والرعاية الصحية مدى الحياة مقابل الإذعان السياسي - يحد من القدرة على خفض الإنفاق أو فرض الضرائب. ورفعت السعودية، أكبر اقتصادات المنطقة العربية، ضريبة القيمة المضافة لثلاثة أمثالها العام الماضي إلى 15 في المئة بسبب الجائحة وترجع الطلب على النفط وفي أبريل الماضي قال ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إن الحكومة ستخفض ضريبة القيمة المضافة، واستبعد سن ضريبة على الدخل.

وترى موديز أن النمو غير النفطي في منطقة الخليج مدعوم عملياً بانعدام الضرائب المباشرة أو تدينيها، وقالت إن "فرض ضرائب واسعة النطاق على أساس الدخل - وهو أمر ضروري للحد من الاعتماد على النفط بشكل دائم - لن يكون على الأرجح إلا على المدى الطويل فحسب".

وأشارت الوكالة إلى أن الاعتماد على قطاع النفط سيكون "القيّد الرئيسي على الائتمان" لدول مجلس التعاون الخليجي وأن جهود تنويع موارد اقتصاداتها ستتحقق نجاحاً محدوداً فحسب منذ صدمة أسعار الخام في 2014 و2015. وأضاف الخبراء في تقييمهم أنه "إذا كان متوسط أسعار النفط 55 دولاراً للبرميل (يتجاوز حالياً حاجز الـ 70 دولاراً) فإننا نتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز أكبر مساهم منفرد في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، وبالتالي المحرك الرئيسي للقوة المالية على مدى العقد المقبل على الأقل".

المغرب يعزز دور قطاع المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب منتج كبير للطاقة المتجددة لكنه يعتمد أيضاً على واردات الغاز عبر عدة سبل منها خط أنابيب يمتد من الجزائر إلى إسبانيا يمر بأراضيها.

1.7 مليار دولار إيرادات يستهدف المغرب جنيهاً من تطوير قطاع المعادن بحلول عام 2030

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب منتج كبير للطاقة المتجددة لكنه يعتمد أيضاً على واردات الغاز عبر عدة سبل منها خط أنابيب يمتد من الجزائر إلى إسبانيا يمر بأراضيها.

وأشارت الوكالة إلى أن الاعتماد على قطاع النفط سيكون "القيّد الرئيسي على الائتمان" لدول مجلس التعاون الخليجي وأن جهود تنويع موارد اقتصاداتها ستتحقق نجاحاً محدوداً فحسب منذ صدمة أسعار الخام في 2014 و2015. وأضاف الخبراء في تقييمهم أنه "إذا كان متوسط أسعار النفط 55 دولاراً للبرميل (يتجاوز حالياً حاجز الـ 70 دولاراً) فإننا نتوقع أن يظل إنتاج النفط والغاز أكبر مساهم منفرد في الناتج المحلي الإجمالي لدول مجلس التعاون الخليجي والمصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، وبالتالي المحرك الرئيسي للقوة المالية على مدى العقد المقبل على الأقل".

وكالات موديز  
قطاع النفط سيكون القيّد الرئيسي على الائتمان لدول المنطقة  
Moody's

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب يعزز دور قطاع المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

1.7 مليار دولار إيرادات يستهدف المغرب جنيهاً من تطوير قطاع المعادن بحلول عام 2030

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب يعزز دور قطاع المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب يعزز دور قطاع المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

## الرياض تهدف إلى إدخال صندوق المعاشات ضمن أفضل 10 كيانات عالمية

العامة للتقاعد سيؤدي إلى إنشاء صندوق لا يمتلك حصصاً كبيرة في الشركات السعودية فحسب، بل يمتلك أيضاً محفظة عالمية تشمل أسهمها بقيمة 204 ملايين دولار في شركة استرازينكا للأدوية و171 مليون دولار في بنك اتش. أس.بي.سي هوليدنج.

الصندوق الجديد في خطوة من شأنها أن تقلل التكاليف وتساعد على زيادة عوائد الاستثمار.

وقال في أول تعليقات لوضع رقم على حجم الكيان الجديد إن "الاندماج سيبرز مكانة الصندوق، ويعزز كفاءة الأداء، ويضع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية كواحدة من أكبر 10 مستثمرين في خطط التقاعد في العالم". وأشار إلى أن المقياس هو فائدة تساعد في إدارة العلاقات وإدارة التكاليف والمفاوضات، لذلك فهو يساعد في العديد من الجوانب التي من شأنها تحسين العوائد.

وتتخذ السعودية خطوات لدمج وإعادة هيكلة مختلف الكيانات حيث تتطلع إلى تعزيز الكفاءة كجزء من خطة لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط. كما أنها تبني صندوق ثروتها السيادية لزيادة انتشارها وتأثيرها وقد وضعت الحكومة خطة لتنمية أصولها إلى أكثر من تريليون دولار بحلول عام 2025.

ويرى محللون أن اندماج المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمؤسسة

المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

المغرب يعزز دور قطاع المعادن في الاقتصاد

بشكل خاص على المعادن الإستراتيجية مثل المستخدمة في قطاع الطاقة المتجددة.

الكبيات الحكومية التي تدعم تمويل الميزانية السعودية، ففي العام الماضي، على سبيل المثال، قاما إلى جانب مؤسسة استثمارية أخرى بتغطية جانب من التمويل الذي أقرته الحكومة لزيادة المرونة المالية وسدّ العجز المتنامي.

وتضررت السعودية من التداعيات الاقتصادية للجائحة كورونا، إذ أدى انخفاض إيرادات النفط إلى تزايد العجز الحكومي وبالتالي زيادة احتياجات التمويل السعودية إلى أكثر من مئليها لتصل إلى 85 مليار دولار.

ويقول مستثمرون إن استخدام الاقتراض المحلي في تمويل العجز واستثمار أموال صناديق الدولة فيه أمر شائع جداً في الدول ذات الاقتصادات الناشئة والمتقدمة وإن له بعض الفوائد مثل تقليل مخاطر العملة، ولكن ليس مع الدول التي تربط عملتها بالدولار الأمريكي. ولهذا التحرك ميزة أخرى في السعودية هي عدم سحب السيولة لدى البنوك، وهو الأمر الذي حدث بعد انهيار أسعار النفط منذ منتصف 2014 عندما فرضت إصدارات الدين الحكومية ضغوطاً على البنوك السعودية.

سعد الفضلي  
الكيان الجديد سيجمّع أصولاً تزيد عن 250 مليار دولار

وتتضمن الأصول المحلية ملكية مجمعة 8.7 مليار دولار في البنك الوطني السعودي وحصة 4.3 مليار دولار في مصرف الراجحي، وتشتمل محافظتهم أيضاً العقارات والسندات.

وقال الفضلي إنه "ستجري مراجعة لاستراتيجية الاستثمار كجزء من عملية الاندماج بعد أن كانت أعمالهما في مستويات جيدة، ونأمل أن تستمر". وشكلت هاتين المؤسستين الاستثماريتين في السنوات أحد



قطاع واعد جاذب للاستثمارات